تدهور اقتصادي.. (عدسة: فادي العاروري)

تعافيه يتطلب السيطرة على المعابر ومعالجة سريعة للوضع الداخلي

اقتصاديون ومسؤولون: الاقتصاد الوطني بلغ أدنى مستوياته العام ٢٠٠٦

■ كتب حامد جاد

أجمع اقتصاديون ومسؤولون على وصف واقع الاقتصاد الوطني في العام ٢٠٠٦ بأنه كان الأكثر سوءاً على مدار السنوات الماضية، وأن التراجع غير المسبوق الذي حل بمجمل الأنشطة الاقتصادية يتطلب سنوات عدة من أجل الوصول إلى ما كانت عليه مؤشرات هذه الأنشطة قبل العام الحالي.

وعلى الرغم من أن وزير الاقتصاد الوطني علاء الدين الأعرج، اعتبر أن ما حل بالاقتصاد من تراجع وتدهور غير مسبوقين كان نتيجة للخسائر المتلاحقة التي تعرضت لها مختلف الأنشطة الاقتصادية منذ العام ٢٠٠٠ وحتى نهاية العام الحالي، إذ بلغ –بحسب الأعرج– إجمالي الخسائر المباشرة وغير المباشرة، خلال الفترة المذكورة، نحو ١٥ مليار دولار، فإنه أكد أن ما آل إليه الاقتصاد الوطني من تدهور خلال هذا العام لم يكن مسبوقاً على مدار مسيرة العمل الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية.

وأشار الأعرج إلى ارتفاع معدلات الفقر والبطالة إلى نسب غير مسبوقة، حيث تجاوزت نسبة الفقر في القطاع ٧٥٪، فيما وصلت نسبة البطالة إلى أكثر من ٣٨٪.

وتطرق إلى طبيعة التراجع الذي حصل بمختلف أنشطة الاقتصاد الوطني، مبيناً أن إيرادات التجارة الخارجية تراجعت عما كانت عليه في السنوات السابقة من قيم تتراوح بين ٦٠٠ و٧٠٠ مليون دولار إلى أقل من ٤٠٠ مليون دولار خلال العام ٢٠٠٦.

كما أصيب قطاع الصناعة بشكل تام وفقد قدرته على توليد الدخل، نظراً لما واجهه من عراقيل تعلقت بصعوبة وصول المواد الخام، والعجز عن تصدير المنتجات المختلفة.

ولفت إلى ما لحق بقطاعات الخدمات والمقاولات والسياحة والنقل والزراعة من تراجع كبير أفقد هذه القطاعات القدرة على توفير فرص عمل، منوهاً إلى الانعكاسات السلبية التي ترتبت على الإغلاق المتكرر خلال هذا العام لمعبر المنطار، الذي كبد القطاع الزراعي في الموسم الماضي خسارة تجاوزت ٣٠ مليون دولار نتيجة لعدم تصدير منتجات الدفيئات الزراعية ومنتجات المزارعين بشكل عام.

وبين أن قطاع الثروة الحيوانية والسمكية لم ينجُ من الخسائر الفادحة، إذ تراجع إنتاج الثروة السمكية من ١١ مليون دولار في العام الماضي إلى ٥ ملايين في العام الحالي.

واعتبر أن عدم تحصيل السلطة مستحقاتها المالية المقدرة بنحو ٦٠ مليون دولار شهرياً، ومواصلة إسرائيل احتجاز نحو ٦٠٠ مليون دولار من هذه المستحقات، أدى إلى زيادة تفاقم الأزمة الاقتصادية، حيث تراجع الناتج المحلي الإجمالي من ٥ مليارات دولار إلى أقل من ٣ر٥ مليار خلال العام الحالي.

ويرى الأعرج أن الخروج من هذه الأزمة يقتضي بالدرجة الأولى بسط السيطرة الفلسطينية على المعابر، حيث تفقد موازنة السلطة سنوياً نحو ٥٠٠ مليون دولار نتيجة للاستيراد غير المباشر الذي يتم عبر وسطاء وتجار إسرائيليين.

وشدد على ضرورة توجيه المساعدات الخارجية باتجاه تنفيذ خطط تنموية تساعد على الحد من مشكلة البطالة، وتسهم في حث المستثمرين على العودة لإقامة مشاريع محلية، منوهاً إلى أن الحكومة عملت على الرغم من الأزمة المالية الخانقة على تسديد نسبة كبيرة من الدين العام المقدر بنحو ١ر٨ مليار دولار.

عوامل طاردة للاستثمارات

من جهته، بين لؤي شبانة، مدير عام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أن الاقتصاد الوطني شهد تراجعاً في مجمل مؤشراته خلال العام الحالي، إذ تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة لا تقل عن ٢٠٪، وتراجعت إيرادات الحكومة بنسبة ٥٠٪، إضافة إلى الارتفاع الملحوظ في معدلات البطالة والفقر، وذلك بالمقارنة مع العام ٢٠٠٥.

واعتبر شبانة أنه على الرغم من المؤشرات السلبية المذكورة، فإن ذلك لا يعني انهيار الاقتصاد الوطني، بقدر ما يعني أن هناك تغييراً في آليات تحصيل ووصول الإيرادات والمساعدات وفق طريقة تختلف عما كان معمولاً به في السنوات السابقة، حيث لجأت الجهات المانحة إلى توجيه مساعداتها عبر مؤسسات وهيئات وسيطة غالباً ما تتبع الجهة المانحة نفسها.

وأكد أن هذا التغيير ألحق ضرراً بالغاً بشكل أساسي بموظفي القطاع العام، الذين يعيلون الفئات المتوسطة والفقيرة، وزاد هذا التغيير من مستوى الفساد في إيصال المساعدات الخارجية للشعب، حيث تمر هذه المساعدات على أكثر من جهة قبل وصولها إلى مستحقيها، الأمر الذي يبدد جزءاً من هذه الأموال.

ولفت في هذا السياق إلى عدم توفر المعلومات الكافية عن قيمة المساعدات المالية التي تقوم الحكومة بجمعها من الخارج، وكيفية إنفاقها، مؤكداً أن المحصلة النهائية لهذا الخلل انعكست مباشرة في مستوى تراجع الخدمات التنموية المقدمة لمختلف شرائح المجتمع.

ونوه شبانة إلى تراجع وإغفال الخدمات المقدمة لجملة من المشاريع المجتمعية والتنموية، ومنها تحسين وتطوير شبكة البنية التحتية والطرق، وعدم دعم شبكة الأمان الاجتماعي، وتراجع الخدمات المقدمة لقطاعات الصحة والتعليم والإنشاءات، مؤكداً أن الحكومة الحالية بحاجة لسنوات عدة كي تصل إلى ما كان عليه الوضع في الأراضي الفلسطينية قبل العام ٢٠٠٦.

وحذر شبانة من خطورة الأجواء السائدة في الأراضي الفلسطينية في ظل انعدام الأمن والاستقرار، معتبراً أن هذه الأجواء كانت عوامل طاردة للاستثمارات، وبالتالي ستلمس هذه الآثار بشكل واضح خلال العامين المقبلين (٢٠٠٧، و٢٠٠٨)، حيث أن غالبية المستثمرين كانوا يقومون بمشاريع استثمارية انطلاقاً من البعد الوطني، أما في ظل الأوضاع الحالية فليس هناك ما يدعوهم لمواصلة دورهم في ظل الانفلات الأمني والخلافات القائمة بين الفصيلين الرئيسيين "فتح" و"حماس".

واعتبر أن هجرة النخبة من أبناء الشعب وكوادره وطاقاته الشبابية كان من أسوأ الانعكاسات السلبية المترتبة على الأوضاع الاقتصادية والسياسية المتردية، لافتاً إلى أن من هاجر من رجال أعمال إلى الخارج، وكذلك من أنهى دراسته الجامعية من الطلاب خلال العام الحالي، لن يعودوا مباشرة بعد تحسن الأوضاع وسينتظرون فترة زمنية لحين التأكد من استقرار الأوضاع الداخلية في الأراضي الفلسطينية.

موازنة طوارئ

أما أستاذ الاقتصاد في جامعة الأزهر، الدكتور معين رحب، فاعتبر أن إعداد موازنة طوارئ للعام ٢٠٠٧ بات يشكل ضرورة ملحة للتعاطي مع الأزمة الراهنة شرط إعدادها وفق منهاج علمي يكفل التعاطي مع الواقع الاقتصادي ومستجداته المتلاحقة.

وأكد أهمية أن تتمتع هذه الموازنة المقترح إعدادها بالمرونة اللازمة للتجاوب مع الاحتياجات الطارئة وقت حدوثها، ما يعني أن تعتمد الموازنة آليات عمل للتعامل مع كل فترة زمنية تمتد لثلاثة أشهر على حدة، حسب ما يطرأ من مستجدات وتغييرات اقتصادية.

وأشار رحب إلى التراجع الملموس في معدل النمو الاقتصادي كنتيجة مباشرة لانخفاض حجم إنتاجية مختلف الأنشطة الاقتصادية، ما أدى مباشرة إلى تراجع نصيب الفرد من الدخل القومي في ظل ارتفاع معدل النمو السكاني.

واستعرض جملة من سمات التراجع في الأداء الاقتصادي خلال العام ٢٠٠٧، معتبراً أن من أبرزها ارتفاع نسبة العجز في الميزان التجاري بشكل غير مسبوق، تميز بارتفاع معدل الواردات وعدم قدرة الصادرات على التمويل وانخفاضها إلى معدل غير مسبوق، إضافة إلى عجز الحكومة عن الوفاء بالتزاماتها اتجاه موظفي القطاع العام، والنفقات الموجهة لدعم الحالات الاجتماعية.

ولفت إلى ما حل من تراجع في أداء القطاع الخاص والقطاعات الأخرى التي تأثرت بشكل مباشر من الحصار الإسرائيلي والدولي المفروض، حيث اتضحت معالم هذا التأثر السلبي على حركة الأسواق، وما شهدته من كساد تام، سواء على مستوى بيع أم شراء السلع وعناصر الإنتاج.

واعتبر أن هجرة عدد كبير من رجال الأعمال، وإغلاق مئات المصانع، وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج، إضافة إلى تزايد معدلات الهجرة إلى الخارج في أوساط الكفاءات العلمية والمهنية، كان أحد أبرز مظاهر التدهور في الوضع العام في الأراضي الفلسطينية خلال العام ٢٠٠٦.

وحذر رجب من تداعيات الأزمة الاقتصادية الراهنة وما ستلقيه من ظلال قاتمة على السنوات المقبلة، مستبعداً بذلك إمكانية عودة الاستثمارات الخارجية إلى الأراضي الفلسطينية على المدى المنظور، طالما لم يتم إرساء الدعائم الراسخة لوضع اقتصادي مستقر يضمن نمو ونجاح هذه الاستثمارات.

وشدد على ضرورة التوصل إلى حالة من التوافق بين فصائل العمل الوطني والإسلامي ومؤسستي الرئاسة والحكومة كشرط أساسي لتجاوز الأزمة الراهنة، ومعالجة ما خلفته من آثار كارثية على مجمل الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

تحذير من انهيار شامل

من جانبه، وصف الخبير الاقتصادي خالد عبد الشافي، الوضع الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية، خلال العام الحالي، بأنه كان الأكثر سوءاً على مدار سنوات الاحتلال، مستنداً بذلك إلى ما أكدته البيانات والمؤشرات الصادرة عن البنك الدولي حول وصول معدلات الفقر والبطالة إلى نسب غير مسبوقة، إذ بلغت نسبة الفقر نحو ٧٨٪، وتجاوزت نسبة البطالة ٤٠٪.

واعتبر عبد الشافي أن ما شهدته الأشهر الماضية من تزايد ملحوظ في معدلات هجرة رجال الأعمال وأصحاب المصانع والمستثمرين وحملة الشهادات العليا، يعد أخطر ما يهدد الاقتصاد الوطني، ويحد من فرص تعافيه، مبيناً أن ما فرضه الاحتلال الإسرائيلي من قيود وعراقيل على حركة النشاط التجاري بشقيه "الاستيراد والتصدير"، إضافة إلى ارتفاع كلفة الاستيراد، كلها أدت إلى ضرب القدرة التنافسية لمختلف قطاعات الأعمال.

ونوه إلى ما ألحقته مظاهر الانفلات الأمني من انعكاسات سلبية على أداء أصحاب الأعمال الذين باتوا يشعرون بخطر محدق يهدد مصالحهم في ظل انعدام الأمل في حدوث انفراج سياسي على المدى المنظور، الأمر الذي أسهم – إلى حد كبير – في رحيل وهجرة عدد كبير من القائمين على القطاعات الصناعية والإنتاجية، وكذلك ارتفاع الهجرة في أوساط الشباب والعمالة المدربة.

وحذر عبد الشافي من خطورة تعرض مجمل أوضاع الاقتصاد الوطني إلى انهيار شامل حال استمرار الوضع الراهن لأشهر مقبلة تشهد مزيداً من انحسار الدعم الخارجي المفترض تقديمه لدعم المشاريع التنموية المختلفة، لافتاً إلى أن الجهات المانحة امتنعت منذ وصول حركة "حماس" إلى سدة الحكم، ورفض الحركة القبول بشروط اللجنة الرباعية، عن تقديم الدعم اللازم لتنفيذ المشاريع المختلفة في الأراضي الفلسطينية.

وأوضح أن المساعدات الخارجية كافة التي وصلت إلى الأراضي الفلسطينية على مدار الأشهر التسعة الماضية، انحصرت في دعم الاحتياجات الإنسانية والإغاثية، في حين أن المشاريع التنموية لم تحظَ بأي دعم خارجي، ما أدى إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية.

ولفت، بصفته مديراً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، إلى أن البرنامج واجه جملة من الصعوبات والعراقيل التي حدت من نشاط تمويله

←